**مداخلة موسومة:**

**إشكالية تأسيس ثقافة المواطنة في المجتمع الجزائري**

 **مقاربة سوسيولوجية**

**مقدمة من طرف الأستاذ: قـريد سميـر**

**أستاذ مساعد بقسم العلوم الانسانية**

**جـامعة 08 ماي 1945،قالمة-الجزائر**

**البريد الإلكتروني: gridsamir@hotmail.fr**

**مقدمة:**

إن القراءة الأولية للعديد من الدراسات السوسيولوجية التي تناولت بالتحليل موضوع التحول الديمقراطي في الجزائر، تبين لنا في معظمها أن إشكالية الأزمة في المجتمع الجزائري هي أزمة إنسان قبل أن تكون أزمة سياسية ، وحينما نقول أزمة إنسان فإننا نعني بذلك غياب ثقافة المواطنة كسلوك وممارسة اجتماعية، الأمر الذي ترتب عنه تدهور في الممارسة السياسية، وتراجع في الالتزامات المواطنية، أضحى معها الفرد الجزائري غير قادر على الفعالية والمشاركة، فاقدا الثقة في مؤسسات الدولة بفعل التراكمات التي حصلت نتيجة التجارب التي عاناها.

إن هذه الأفعال تؤكد أن عهد الأحادية في إدارة الشأن العام قد ولى، والذي يعني بالضرورة الانتقال من الممارسات التقليدية للحكم إلى الحكم الراشد القائم على تفعيل دور المواطن(الإنسان) في الحياة العامة، لذا تبدو ثقافة المواطنة - في تقديرنا -الأداة الأكثر فعالية لتنظيم قنوات المشاركة في المجتمع الحديث التي تستوعب كل فئات المجتمع دون تمييز أو تهميش.

وعليه، سنحاول في هذا المداخلة تحليل إشكالية المواطنة في الجزائر تحليلا سوسيولوجيا، من خلال التعرض أولا إلى مفهوم ثقافة المواطنة، ثم التطرق ثانيا إلى سوسيولوجية المواطنة في الجزائر عبر المراحل التاريخية المختلفة، ومن ثم الوصول إلى فهم الأسباب التي حالت دون تبلور ثقافة المواطنة في الممارسة السياسية الجزائرية، وأخيرا نحاول تقديم بعض التصورات لتفعيل ثقافة المواطنة في المجتمع الجزائري.

**أولا- مفهوم ثقافة المواطنة :**

تعتبر ثقافة المواطنة (**la culture de la citoyenneté)** من المفاهيم الحديثة التي ظهرت في الدول السابقة للنهج الديمقراطي، والاعتراف بحقوق الإنسان (المواطن) وما يترتب عليها من حقوق المواطنة، كالعدالة، والمشاركة، والاعتراف بالآخر، وحق التجمع في مؤسسات مدنية.

وحسب "إبراهيم عبد الله غلوم" فإن ثقافة المواطنة تعني:

**أولا**- إن الديمقراطية هي ذلك التمثل الخلاق للتنوع والتباين، وهي الإدارة السياسية المتوازنة للاختلاف وللتعددية الثقافية، التي يفرضها المجتمع المدني.

**ثانيا**-أن العمليات الثقافية التي تنتجها أفكارا أو مواقف أو سلوكيات هي التي تشكل ديناميت الديمقراطية.

**ثالثا**-ما يحرر قيم الحياة الديمقراطية ليست دعاوى الدولة أو دعاوى الأحزاب وشعاراتها في الحرية والمساواة،وإنما الذي يحرر تلك القيم هو ثقافة تعترف بالتنوع والاختلاف عبر تحيزاتها الاجتماعية الأمر الذي يجعل المشكلة الفردية مشكلة جماعية والمصلحة الخاصة مصلحة عامة(إبراهيم عبد الله غلوم،2002 -113-114).

ولكي تتحقق ثقافة المواطنة بين ثنايا جماعة بشرية تقتضي تحقق البعد الإنساني والاجتماعي الأصيل السابق على البعد السياسي،كون البعد الأول يمثل البعد الأولي لخلق المجتمعات (هند عروب:2006-178).

أما "هاني الحوراني" فيؤكد أن المعنى المعاصر لثقافة المواطنة يقوم على عدة عناصر أهمها:

* خلق رابطة روحية وثقافية عبر الزمن مع المكان، من خلال الاهتمام بالتاريخ الاجتماعي للأفراد،أي تاريخ المواطنين أنفسهم،وخبراتهم وتجاربهم وثقافتهم المادية والمعنوية.
* بث روح المسؤولية تجاه الحيز المكاني للوطن،والحرص على استدامة موارد الطبيعية والثقافية والمعنوية،باعتبارها ملكا مشتركا بين الأجيال الحالية والأجيال القادمة.
* تعلم مبادئ وأساسيات إدارة العلاقة بين المواطنين أنفسهم، فالوطن ليس مجرد رقعة أرض، وإنما هو أيضا علاقات بين المواطنين.
* تعزيز ثقافة التضامن في مواجهة التحديات المشتركة،وتنمية الثقافة أما"زهير فياض" فيؤكد أن ثقافة البناء والتعمير ،وثقافة الوحدة والتعاون والاندماج في حركة الحياة الواحدة،وهي إلى ذلك ثقافة الاستقرار والسلام لأنها تلغي الفروقات، والامتيازات وتعمق قيم العدالة والمساواة، والتآخي بين أبناء الوطن الواحد(هاني الحوراني،2011).

 ومن الركائز التي تقوم عليها ثقافة المواطنة نجد ما يلي:

* **القيم**:فثقافة المواطنة لا تعني فقط المعرفة التامة بمجموع القيم المكونة لها،وإنما الوعي بأهميتها في الحياة الفردية والمجتمعية،والاقتناع بفاعليتها في المجتمع لأجل تحقيق أهدافها المعلنة والضمنية،كما أن تثبيت قيم المواطنة والسلوك المدني لدى غالبية أ أفراد المجتمع يعطي مشروعية لإعطاء الثقة في المواطن للمشاركة الفاعلة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.
* **الاكتساب**: لا يمكن لثقافة المواطنة أن تقوم دون اكتسابها عبر التربية والتنشئة بمختلف الوسائل الممكنة، ولاسيما من طرف مؤسسات المجتمع المدني المطالبة بتمرير التربية على ثقافة المواطنة في مجمل أنشطتها المدنية،لأن مؤسسات المجتمع المدني تشكل قنوات تعمل على تمكين الأفراد من التعبير عن مطالبهم، والدفاع عن حقوقهم، وتفعيل مشاركتهم الجماعية في تحقيق متطلباتهم المجتمعية.
* **الممارسة**: لا معنى للمواطنة من غير ممارسة فعلية لها على أرض الواقع، لأن ممارسة المواطنة هي الضامن الوحيد للدخول إلى دلالة الدولة الحديثة والديمقراطية،وفي غيبا أية ممارسة واقعية معيشة لا يمكن أن نتحدث عن المواطنة، ولأن الوطنية أفعال وسلوك ناتج في واقع الفرد والدولة والمجتمع(عبد العزيز قريش،2011).

بناء على ما سبق يمكن أن نعرف ثقافة المواطنة إجرائيا بأنها وسيلة تربوية تساعد على إحلال منظومة القيم والمفاهيم ذات الطبيعة الديمقراطية محل الروابط العشائرية والقبلية والعائلية، فثقافة المواطنة تعمل على صهر ودمج الولاءات التقليدية في إطارا المؤسسات المدنية مثل (مؤسسات المجتمع المدني) ذات الطابع الحقوقي الديمقراطي، وبذلك تؤسس ثقافة المواطنة للتوازن المطلوب مابين الفرد والجماعة ومابين المواطن والدولة.

**ثانيا- سوسيولوجية المواطنة في الجزائر:**

**1-الظاهرة الاستعمارية وإشكالية المواطنة**

خلال مرحلة الاستعمار الفرنسي للجزائر اعتبرت فرنسا - بلد حقوق الإنسان- أغلبية الجزائريين رعايا لا مواطنين، وقد عُرف هذا النظام باسم قانون الأهالي، ولكن ما اعتُبر أساس دولة القانون، وهو الفصل بين السلطات، لم يُحترم في الجزائر، ذلك أن قائمة التجاوزات لم تكن مسجلة في قانون العقوبات، وهو ما سمح وقتها بتطبيق عقوبة السجن أو الترحيل أو إجراءات منع حقوق الحرية على كل فرد أو على مجتمع محلي برمته ( بوخريسة بوبكر، 2010، 141-142).

لقد عانت الجزائر الاستغلال الرأسمالي الذي قام بانتزاع الأراضي من الأهالي ومصادرتها، وفرض الضرائب المرتفعة، وترحيل السكان الأصليين إلى المناطق القاحلة الأقل خصوبة، الأمر الذي أدى أفرز بعد استقرار الأوضاع لصالح الاستعمار من الناحية السياسية وسيطرته على جل المنافذ الإدارية والاقتصادية، عدة تشكيلات اجتماعية متباينة، نتج منها تمايز طبقي داخل البناء الاجتماعي، بحيث يحتل الجزائريون أسفل سلم التراتب الاجتماعي ( بومقورة نعيم، 2008، 26).

يبدو أن السيطرة الاستعمارية أدت إلى بروز مجتمعين متناقضين: مجتمع أوروبي ذي طابع عصري بمؤسساته ولغته الفرنسية، ومجالاته العمرانية الخاصة، مقابل مجتمع الأهالي المُهمش الذي تم نقله من نمط الحياة الجماعية القائمة على الوحدة العشائرية ذات التضامن القرابي، إلى الجماعية الاصطناعية القائمة على الفردانية.

هكذا كشفت وسائل الهيمنة عن تناقضات بين مشاريع السلطات الاستعمارية في تعاملها مع الجزائريين، فعلى مستوى القوانين تؤكد أن جميع من في المستعمرات وبغض النظر عن العرق هم مواطنون فرنسيون لهم كامل الحقوق، ثم على مستوى الواقع نجد سياسة تهديم المٌجتمع المستعمر من خلال عمليات الإبادة والتمييز الطبقي، وحرمانهم من أبسط الحقوق المدنية.

عموما أدى النشوء الكولونيالي (الاستعماري) في الجزائر إلى حدوث تشوه كبير في مسألة المواطنة والانتماء، وبقي الولاء مكرسا للوحدات الجهوية الصغرى، كالولاء للقبيلة والعشيرة والطائفة بوصفها كيانات اجتماعية أكثر رسوخا وأهمية من الدولة التي فرضت بمقتضى الأحوال الاستعمارية(مباركية منير، 2013: 199).

**2-الثورة التحريرية ومطلب الحرية والمواطنة**

 كانت الوطنية، أي التعلق العاطفي بأرض الأجداد، لا القومية المتمثلة في الإرادة الواعية لتكوين أمة، هي التي ألهمت الجزائريين الكفاح المسلح ضد الاحتلال الفرنسي (محمد حربي، 2007: 79).

 ومن جهته يؤكد "**مصطفى الأشرف**" أن الدافع الأساسي للكفاح المسلح هو شعور الإنسان الجزائري بأن أفاق المستقبل مسدودة، ولذلك شعر الجزائريون منذ 1830 بأنهم فقدوا (بسبب الاستعمار) أمورا لا يمكن الاستغناء عنها، ألا وهي الأرض، والحرية، والصحة البدنية، والمؤسسات القومية، واللسان القومي ( مصطفى الأشرف، 1983: 100-101).

 وابتداء من سنة 1954 نظم المجتمع الجزائري بأكمله أشكالا خاصة من التضامن برزت في المجتمع، وذلك حسب متطلبات معركة التحرير الشرسة، فالجزائري الذي كانت حرية تنقله وحركته مقيدة، كان باستطاعته المقاومة والكفاح بفضل أشكال من التضامن الموجودة ضمن العائلة، والعمل، والحي، والسوق، والمقهى، وكان هدف هذه الأوساط هو النضال والحرية ( بوتفنوشت مصطفى، 1986: 01).

 إذا، كان الجزائريون يواجهون الاستعمار بواسطة حب الوطن (Le patriotisme) ويواجهون النزعة الاستعمارية بالوطنية ( Le nationalisme). وإذا كانت بوادر المقاومة قد ظهرت في الريف بقيادة الفلاحين ورجال الدين، فقد انتقلت بعد ذلك المقاومة إلى المدينة، حيث تجسدت في فئة العمال والشخصيات الوطنية " العلمانية"، وشكلت المدينة فضاء خصب لظهور الجمعيات، النقابات، والأحزاب السياسية التي تعتبر أساس الحركة الوطنية الجزائرية ( محمد حيرش بغداد، 2012: 32).

 وداخل هذه التنظيمات تشكلت حركة التحرر الوطني، وتدعمت خصائص مجتمع جديد تدافع عنه قوى سياسية ناهضة ممثلة لمشروع الكفاح المسلح، حيث كان الهدف الرئيسي تحقيق الاستقلال الوطني بواسطة:

1 - تأسيس الدولة الجزائرية ذات السيادة الديمقراطية والاشتراكية القائمة على المبادئ الإسلامية.

2 -احترام كل الحريات الأساسية بدون تمييز بين الأعراق والأديان .(R. Hassan, 2012, 51) كانت حرب التحرير عنيفة بقدر ما كان الاستعمار عنيفا، "فالإنسانية الحديثة لم تتعرض لممارسة عنيفة كالتي عرفها المجتمع الجزائري، خاصة أن الاستعمار لم يكتف باحتلال الجزائر وسلب ثرواتها، وإنما حاول طمس معالمها القومية، وتفكيك بنيتها الثقافية" (علي سموك، 2006: 157-185).

 وكتب " **جان بول سارترJ.Paul Sartre"** حول مسألة العنف في مقال له بعنوان " الاستعمار نسق" قائلا: " لقد كان الغزو بالعنف الاستغلال والضغط من خلال الحضور الوحشي للجيش، لقد رفض المستعمر حقوق الإنسان من خلال التعذيب، الفقر، الحرمان، والأمية، إنها حالة مادون إنسانية" (سواريت بن عمر، 2012: 290-291).

 فكرة " تحت إنساني" التي نجدها تتكرر في كتابات سارتر مرجعها أن الاستعمار اعتبر الجزائري وحشا يجب أن يستعمل معه كل الطرق الوحشية في التعذيب، فسقطت ادعاءات فرنسا المزيفة لحقوق الإنسان.

 يبدو أن الحرب التحريرية القائمة على أولوية مقاومة الاضطهاد الاستعماري، وتأكيد الهوية الوطنية، ولم شمل المجتمع الجزائري حول مطلب الحرية والمواطنة، اتخذت من العنف بتعبير " **فرانز فانون Franz fanon"** في شكله الكفاحي ضد المستعمر وظيفة هامة، فهو السبيل الوحيد لتوحيد جهود الأمة، وتصبح غير منقسمة، إن الكفاح المسلح يعبئ الشعب، ويعمل على انبثاق أمة جديدة وخلق إنسان جديد، وهكذا إذا أشهر الإنسان سلاحه لتحطيم النظام الاستعماري، وكافة أشكال السيطرة والتبعية يصبح إنسانا بقدر ما يحقق من عمل لتحرير ذاته" ( نور الدين زمام، 2008: 133-134).

**3-ثقافة المواطنة البعد الغائب في استراتيجيات التنمية بعد الاستقلال**

 غداة الاستقلال،أصبحت الشرعية الثورية ركيزة نظام الحكم، وظل الجيش الضامن الرئيسي لها والممارس الفعلي للسلطة، بالرغم من أن مواثيق الثورة ودساتير الجمهورية أكدت سيادة الشعب واعتبارها مصدرا لكل شرعية ( ليمام محمد حليم، 2011: 127).

 هكذا وجد أفراد المجتمع الجزائري أنفسهم عرضة للوصاية، ومصادرة قناعاتهم في مجالات الاقتصاد والسياسة والفكر، وقد عملت السلطة الوطنية الثورية( العسكرية) على استغلال مرحلة الاندفاع الثوري لدى الجزائريين واستقطابها بما يخدم أغراضها وإضفاء المشروعية على عملية السطو على السلطة، وبرعت في تدجين أفراد المجتمع من خلال إشباع حاجاتهم الأولية بإعمال مبادئ النظام الاشتراكي التي تضمن تلبية »حاجات أولية«، تم ترقيتها إلى مرتبة حقوق في:العمل والتعليم، والترفيه...الخ( بوخريسة بوبكر، 2010: 146).

 لقد تأسست المواطنة في هذه الفترة حول فئات اجتماعية محددة، وبالتأكيد هناك تغييب لفئات اجتماعية أخرى مثل: الجماهير غير الكادحة، المثقفون غير الثوريين، الشباب..الخ، وفي الحقيقة ظل فضاء المواطنة ضيقا بالنظر إلى الفئات الاجتماعية المشاركة في الثورة بمجالاتها المتعددة، وبالنظر إلى سيادة الديمقراطية التمثلية بدل تفعيل المجتمع المدني والعمل الجمعوي، إضافة إلى سيطرة تمثلات الدولة الوطنية، وإرادة تعميم الشعور بالوحدة من خلال وحدة الشخصية الوطنية، وحدة الحزب، يعتبر في نظر الكثيرين عائقا أمام الحراك الاجتماعي ( بغداد محمد حيرش، 2012: 36).

 يبدو أن الفعل التنموي ظل مرتبط بالدولة كفاعل مركزي لتنظيم العلاقات الاجتماعية من خلال الاعتماد على أسلوب التلبية المستمرة للمطالب الاجتماعية عبر سياسة توزيعية ممولة أساسا عن طريق الريع البترولي، كشف في نهاية الثمانينات عن جملة من التناقضات الاجتماعية والاقتصادية(ارتفاع جنوني للأسعار، أزمة سكن، بطالة حادة)، فانعكست سلبا على الفئات الاجتماعية المهمشة التي عبرت عن نفسها من خلال حركات احتجاجية، أخذت أشكالا تعبيرية مختلفة وعنيفة.

**4-عدم العدالة التوزيعية وبروز المواطنة السلبية**

 يمثل عقد الثمانينات على وجه الخصوص عقد استفحال أزمة النظام السياسي الجزائري الذي بدت عليه الكثير من علامات الإعياء نظرا لتغلب نزعة الصراعات الداخلية بين العصب المكونة للنظام الرافضة للحوار السياسي الشفاف، في مجتمع كان ولا يزال يشكو من نقص في ثقافة الحوار وقيم المواطنة التي أخذت بع الاستقلال طابعا اقتصاديا واجتماعيا، على حساب الأبعاد السياسية والمدنية، التي غابت تماما ضمن عملية التنشئة التي مورست على الأجيال داخل المنظومة التعليمية، وباقي مؤسسات التنشئة الأخرى ( جابي عبد الناصر، 2004: 117-118).

 وفي هذا السياق يؤكد" **عبد الحميد براهيمي"** أن الأزمة الاجتماعية بدأت تتفاقم منذ منتصف الثمانينات، وقد انعكس اختلال الاقتصاد سلبا على ذوي المداخيل المتدنية، مما ساهم في زيادة التباعد بين أقلية من الأغنياء ( غالبا ما حصلت على ثروتها بطرق غير مشروعة)، وغالبية الجزائريين التي تتخبط في البطالة والفقر والحرمان ( عبد الحميد براهيمي، 2001: 194).

 فضلا عن أشكال أخرى من المظالم، ساهمت في إضعاف التماسك والتضامن الاجتماعيين، وفي زيادة عداء السكان للسلطات العامة المعتبرة مسؤولة عن تدهور وضعهم الاقتصادي والاجتماعي، ويفسر كل ذلك أزمة الثقة بين الحكام والمحكومين.

 في الوقت نفسه، جددت أغلبية السكان رباطها مع أهوال الفقر والاستبعاد الاجتماعي، ففي سنة 1986 ألغيت 50000 فرصة عمل، وسنة 1987 أحصي نحو 1.5 مليون بدون عمل، وسنة 1990 تخطى عدد العاطلين عن العمل حاجز المليونين، أما في أواخر عهد الشاذلي، كان هناك أكثر من 4 ملايين شخص بدون مداخيل، و 10 ملايين من ذوي الموارد الضعيفة، بكلام آخر، هناك 14 مليون شخص، أي أكثر من نصف العدد الإجمالي للسكان يعانون من الإفقار المطلق ( بوكراع لياس، 2003: 93).

 إن هذا الانقلاب في المراتب والقيم، على خلفية ظلم اجتماعي وتعسف، ولَّدَ لدى المهمشين سلوكا عدميا ومواطنة سلبية ونفيا للدولة، كما أصبح الإنسان الجزائري" يعيش حالة اغتراب- نتيجة غياب المواطنة والديمقراطية- في علاقته بالمؤسسات والمجتمع والنظام العام، بعد أن تحولت كلها إلى قوة مادية ومعنوية تعمل ضده بدلا من أن تستعمل لصالحه، وبهذا المعنى يكون الإنسان ( الجزائري) المغترب عاجزا وفقيرا في صلب حياته الخاصة والعامة، ومهمشا لا يقوى على المساهمة في خدمة المجتمع وإعادة تشكيله" ( حليم بركات، 2006: 205).

 يمكن القول أن مشكلة عدم العدالة التوزيعية أدخل كل منظومات المجتمع الجزائري في أزمة أدت إلى ظهور أشكال راديكالية من المواطنة السلبية، احتلت بؤرتها حركة الاحتجاجات العنيفة عن عدم تلبية بعض الحاجات الحقوقية، " وما ترتب على ذلك أن العلاقة التي سادت بين الدولة والمجتمع اتسمت دائما بطابع عدائي متبادل، وقد تحول العنف المتبادل إلى قانون فاعل في الحياة السياسية الجزائرية، فهو نموذج من التطور التاريخي والثقافة السياسية المتأصلة في البنية الذهنية للمواطن، الأمر الذي خلق تقاليد من العنف تحكم بصفة دائمة علاقة الدولة بالمواطن" ( خميس حزام والي، 2008: 159).

**ثالثا-نحو تفعيل ثقافة المواطنة في المجتمع الجزائري:**

 يشير المفهوم الحديث للمواطنة إلى حركية اجتماعية هدفها تحرير الأفراد ودفعهم للعمل بفعالية، للتمكن من تركيب تاريخهم، والمساهمة في بناء مجتمع ديمقراطي يضمن حقوقهم، كما يضمن حريتهم وكرامتهم.

 بمعنى آخر المواطنة الحديثة من حيث هي ثقافة وممارسة تعد نتاجا مجتمعيا تاريخيا تستلزم توفر شروط وحدوث إصلاحات، وتحقق نقلات يصبح بموجبها أكبر عدد ممكن من أعضاء المجتمع يدركون معايير وقيم الارتباط السياسي العقلاني، أي يصبحون مواطنيين يتمثلون القيمة العليا للشأن العام، ويتصرفون وفق متطلبات المصلحة العامة المستقلة عن مصالحهم الخاصة ;15)2008,(M.Sghir.j.

وفي هذا السياق تقدم لنا أبحاث "توماس مارشال" ،" جون رولز"، "ويل كميلك" و " أنيمي لوبور" جملة من الشروط الأساسية التي تستند إليها المواطنة الحديثة كما يلي:

1. يلح مبدأ المواطنة في صيغ تداوله الجديدة إلى منح الاعتبار للرابطة المدنية وذلك بالإعلاء من شان القيم الصانعة لها، والقادرة على استيعاب الاختلافات العقائدية والإثنية، دون نفي الأبعاد الأخرى المعززة للمواطنة الثقافية والقيمية.
2. لا تنفي رابطة المواطنة في أبعادها الجديدة، أصناف الروابط الأخرى المشكلة لنسيج التجمعات البشرية، مثل الروابط الثقافية والعقائدية.
3. لا يمكن فصل المواطنة على الديمقراطية وقيمها، فهي أساس المجتمع السياسي، وأساس تكون المجتمع المدني.
4. يترتب على تشبع المجتمع بثقافة المواطنة انتعاش الحس المدني والقيم المدنية، الأمر الذي يعزز قيم المساواة والتعاون(كمال عبد اللطيف، 2012: 51-52).

 لقد بينت جل الدراسات أن ثقافة المواطنة والمدنية ليست متغيرا مستقلا، ولكن ميزة أساسية في النظام الاجتماعي.

 تشير الأدبيات السوسيولوجية إلى العديد من أشكال عدم التكامل التعددية الموجودة في المجتمع الجزائري منها:عدم التكامل الوطني،عدم التكامل الإقليمي،عدم التكامل القيمي،عدم التكامل السلوكي، وعدم التكامل بين النخبة والفئات الاجتماعية، ويجسد هذا غياب حول هوية واحدة في المجتمع ومؤسساته،كما يشير إلى تعدد الولاءات والانقسامات التي قد تشكل تهديدا للكيان الاجتماعي للمؤسسات الاجتماعية ذاتها( علي سموك، 2006: 255).

 وفي ظل إكراهات هذا الوضع المحيط بالمجتمع الجزائري ومؤسساته، ألا يجدر بنا التساؤل:ماذا ينتج المجتمع الجزائري من قيم ثقافة المواطنة؟ وهل ثقافة المواطنة تنبثق من إرادة المجتمع المدني، أم لا تزال تنبثق من إرادة السلطة التي تأبى التغيير بل تقاومه؟.

تلك بعض التساؤلات التي أراد الباحث المساهمة بها في النقاش من منطلق أن ثقافة المواطنة الحديثة تستوجب منا إعادة فحص لتصوراتنا عن الوطن والأمة والمجتمع والسلطة،وفق مرجعيات جديدة ملائمة لأوضاعنا التاريخية المستجدة،وانطلاقا كذلك من أن ثقافة المواطنة باعتبارها اللحمة الأساسية للأمة الديمقراطية الحديثة،الكفيلة بضمان تجدد واستمرارية الرابط الاجتماعي.

 يقول " دومنيك شنيبار" " D.shnapper" >> فدولة المواطنين هي ذاتها دولة الحداثة السياسية، دولة الديمقراطية، يتمكن فيها المواطن من المساهمة في سن القوانين وبناء المؤسسات التي يخضع لها في استقلالية تامة عن أي مؤثر خارجي، كان دينيا أو غير ذلك.إن الحداثة السياسية لا تعني شيئا آخر خارج إطار مجتمع يكون فيه المواطن هو أساس الشرعية السياسية لهذا المجتمع shnapper,2000 :23)).

 إن الديمقراطية التي نعني،هي حالة وفاقية تتحدد آلياتها حسب مقتضيات المجتمع،وتعمل على احترام الكرامة الإنسانية،وعلى ضمان سبل التعبير والمشاركة في الشأن العام وصنع القرار،وعلى تفاعل إيجابي بين السلطة والمجتمع.

 ولكن على النقيض من ذلك،لم تكن الدولة الجزائرية مولدة في أغلب الأحيان، لدينامية مشاركة وتعبير وتأطير لواقع الاختلاف والتباين الثقافي والاجتماعي وبخاصة السياسي منه.

 كما أخفقت في بناء الإنسان(المواطن)الجزائري بناء سويا،بل جعلت منه يعيش حالات من التهميش والإقصاء وعدم المشاركة، يعيش حالات قصوى من الاغتراب،لأنه غير مستفيد من ثروات الوطن وإمكاناته،وهو غير راض عن أداء حكومته ومنجزاتها،بل هو مغيب في عملية صنع القرار سواء السياسي أو الاقتصادي.

 وكتلخيص مكثف للملاح العامة للمجتمع الجزائري يمكن عرض الخصائص التالية:

- عجز المجتمع عن تحقيق الانتقال من وضعية تقليدية متميزة بسيطرة بنى اجتماعية قائمة على روابط الانتماء لمجموعات تحدد هويتها مثل:القرابة والدين واللغة.

- انتشار الظواهر المرضية التي أسهمت في التخلف الاجتماعي والركود الثقافي مثل:الرشوة والمحسوبية والزبونية وروح الاتكال والمضاربة.

- طغت ممارسات جديدة في خوصصة الدولة، وهي من سمات الأنظمة السياسية الوراثية الجديدة التي تكون فيها مؤسسات الدولة عبارة عن أدوات يستخدمها أفراد مقربون من الحاكم لتحقيق مصالحهم.

- فشل المؤسسات الاجتماعية وعجزها عن أداء دورها بفعالية بما في الأسرة والمدرسة ومنظومة التكوين والتعليم وغيرها.

- اتساع فجوة التفاوت الاجتماعي بين الفئات والشرائح المختلفة.

- مصادرة الحريات الفردية والعامة، ومنع المبادرة المبدعة ونفي الاختلاف والتمايز.

- توسيع الفجوة بين الحكام والمحكومين،وفقدان مؤسسات الدولة لمصداقيتها لدى شرائح عريضة من المجتمع ( عنصر العياشي، 1999: 44-48).

إذا،كان لهذه العوامل مجتمعة الأثر البارز في تعميق تخلف المجتمع وركوده، وتقلص دور الفرد(المواطن)، حيث ترتبط مباشرة بغياب ثقافة المواطنة كونها قيمة وممارسة تميز الثقافة السياسية الحديثة،وهو ما يدعونا إلى مساءلة مؤسسات المجتمع المدني الجزائري عن دورها في التأثير في السياسات العامة، وتوسيع نطاق الديمقراطية، وبناء المواطن الإنسان.

 من خلال ما سبق، يمكن القول في واقعنا الجزائري أننا بحاجة لتأسيس جديد لمفهوم المواطنة يتجاوز بالكامل المرحلة السابقة بكل كبواتها، تأسيس جديد يقوم على الانتماء الوطني متجاوزا في ذلك كل الانتماءات العائلية والمذهبية والقبلية، تأسيس يقوم الكفاءة ودرجة القدرة على العطاء،مواطنة مؤكدة لانتماء الفرد للأرض والوطن والمجتمع والنظام ومعززة لحق الفرد في المشاركة في الشأن العام وليست مغيبة له. أي بمعنى آخر تفعيل وصيانة حقوق المواطنة الثلاث:

1- الحقوق السياسية في المشاركة في الشأن العام وحقه في الترشيح والانتخاب وفي تولي المناصب العامة.

2- الحقوق المدنية للفرد والمتمثلة في حقه في التعبير والتمثيل والانتقال والسفر وحقه في الحصول على المعلومة الصحيحة دون تقييد أو منع وحقه في أن يعامل بالتساوي مع الآخرين وفق القانون دون النظر إلى مرجعياته الاثنية والاجتماعية المختلفة.

3- الحقوق الاجتماعية والمتمثلة في حق المواطن في التمتع بمستوى معيشي لائق وحقه في العمل الشريف واللائق وفي تمتعه بالتساوي في جميع الخدمات التي تقدمها الدولة.كما يعني هذا حقه في الانخراط في الانخراط في تجمعات أهلية مدينية، ومن المهم القول أن تفعيل ذلك قد يتطلب قدرا غير عادي من العمل الطوعي الفردي والجماعي من قبل الأفراد والجماعات ومؤسسات المجتمع المدني كما هو الحال من قبل الدولة ( باقر سلمان النجار،2002: 126).

**الخاتمة:**

تبدو إشكالية تأسيس ثقافة المواطنة مرتبطة أساسا ببنيوية المجتمع المدني الجزائري، وقدرة هذا الأخير في القطع المعرفي مع البنى التقليدية للمجتمع الجزائري التي لا تزال تهيمن وتوجه كل فعل اجتماعي سياسي.

 إننا نعي جيدا بأن ثقافة المواطنة إحدى تجليات الممارسة الديمقراطية الحديثة التي يعبر فيها المواطنون من خلالها في المشاركة الاجتماعية بواسطة الفعل السياسي، والذي يستدعي بدوره إنسانا متشبعا بقيم الحرية والقدرة على تغيير بيئته دون موانع عرقية أو اجتماعية.

 ومن هذا المنطلق، فإنه من المفيد التأكيد على ما يلي:

- العمل على ترقية مؤسسات المجتمع المدني ودفعها نحو المساهمة في التنمية البشرية المستدامة، وكذا دعمها- ماديا ومعنويا- حتى تضطلع بدورها الفعلي في خدمة الفرد والمجتمع.

- توفير المناخ الديمقراطي الملائم لعمل مؤسسات المجتمع المدني في تأسيس ثقافة المواطنة عبر إشاعة الحريات المدنية ودمقرطة الحياة الاجتماعية.

- تنمية ثقافة الحوار والتسامح واحترام الآخر ونبذ العنف كقيم أساسية لنشر ثقافة المواطنة في المجتمع.

- بث روح الوطنية والايجابية لدى المواطن الجزائري وجعله فردا مشاركا فاعلا في مجتمعه وتحرير الطاقات المعطلة من خلال منح المواطن الحريات الأساسية حتى يستعيد الثقة في دولته.

- تحقيق التنمية الإنسانية الحقيقية من خلال الاهتمام بالإنسان (المواطن) كقيمة يجب الاعتراف بحقوقه دون تمييز.

**المراجع:**

أولا-الكتب:

1-الأشرف مصطفى:**الجزائر: الأمة والمجتمع.** ترجمة حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.

2-بوكراع لياس: **الجزائر الرعب المقدس.**  ترجمة خليل أحمد خليل، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، دار الفارابي، الجزائر، بيروت، 2003.

3- بركات حليم: **الاغتراب في الثقافة العربية، متاهات الإنسان بين الحلم والواقع.**  مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

4-براهيمي عبد الحميد: **في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999.** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

1. جابي عبد الناصر:**المجتمع المدني بين أزمتي النظام السياسي والفئات الوسطى.**  في حمدي عبد الرحمان وآخرون: **المجتمع المدني ودوره في التكامل الإفريقي.** مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، 2004.
2. حربي محمد: **الثورة الجزائرية سنوات المخاض.** ترجمة نجيب عياد و صالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2007.
3. حيرش محمد بغداد:**المواطنة في خطابات الأحزاب السياسية.** في حسن رمعون وآخرون: **الجزائر اليوم: مقاربات حول ممارسة المواطنة.** مركز البحث في الأنثربولوجية الاجتماعية والثقافية، وهران، الجزائر، 2012.
4. خميس حزام والي: **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر.** سلسلة أطروحات الدكتوراه(44)، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.
5. سموك علي: **إشكالية العنف في المجتمع الجزائري من أجل مقاربة سوسيولوجية.** منشورات جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2006.

عنصر العياشي: **سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر**، القاهرة، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.

كمال عبد اللطيف: **مجتمع المواطنة ودولة المؤسسات في صعوبات التحديث السياسي العربي.** منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس(سلسلة أبحاث ودراسات رقم54)، الرباط، 2012.

ليمام محمد حليم: **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: الأسباب والآثار والنتائج.** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.

مباركية منير: **مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة، وحالة المواطنة في الجزائر** . مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.

14 -هند عروب: **ثقافة المواطنة في بلاد الرعية: المجتمع المغربي نموذجا.** في حافظ عبد الرحيم وآخرون:**السيادة والسلطة**، الأفاق **الوطنية والحدود العالمية.** سلسلة كتب المستقبل العربي(52)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

ثانيا-المجلات والدوريات:

15- إبراهيم عبد الله غلوم، >>بناء الديمقراطية/ بناء الثقافة المدنية<< ، **مجلة البحرين الثقافية**. السنة 9، العدد 31 جانفي 2002.

16-باقر سلمان النجار: >> قراءة في المشهد السياسي في البحرين. << ، **مجلة البحرين الثقافية**. السنة 9، العدد 31 جانفي 2002.

17- بوتفنوشت مصطفى: >>مراحل تكون البنية الاجتماعية في الجزائر. <<، **المجلة السنوية لمعهد علم الاجتماع،** الجزائر، العدد الثالث، أفريل 1986.

18- بوخريسة بوبكر:>>الدولة الجزائرية الحديثة: بين القوة والشرعية وسيرورة البناء الديمقراطي <<، **إضافات، المجلة العربية لعلم الاجتماع،** الصادرة ببيروت عن الجمعية العربية لعلم الاجتماع بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 12 خريف 2010 .

19- بمقورة نعيم: >>الحركة النقابية في الجزائر وسياستها المطلبية: الأجر نموذجا <<، **إضافات، المجلة العربية لعلم الاجتماع،** الصادرة ببيروت عن الجمعية العربية لعلم الاجتماع بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد الأول، شتاء،2008.

20- زمام نور الدين: >>حول سوسيولوجية المثقف الجزائري. <<، **إضافات، المجلة العربية لعلم الاجتماع،** الصادرة ببيروت عن الجمعية العربية لعلم الاجتماع بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد الأول، شتاء 2008.

21- سواريت بن عمر: >>جان بول سارتر والثورة "الثورة الجزائرية نموذجا". <<، **مجلة الحوار الثقافي، الصادرة** بجامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، مخبر حوار الحضارات، التنوع الثقافي وفلسفة السلم، الجزائر، عدد ربيع وصيف، 2012.

ثالثا- مواقع الإنترنيت

22-عبد العزيز قريش: **مفهوم المواطنة وحقوق المواطن**. الموقع: www.oujdacity.net تم تصفح الموقع بتاريخ:11/05/2011.

23- هاني الحوراني: **ثقافة المواطنة** الموقع: www.addustor.com تم تصفح الموقع بتاريخ:11/05/2011.

Livre

24- Dominique shnapper **:** qu'est ce que la citoyenneté**?** ed, Gallimard, paris, 2000.

25- Mohamed sghir janjar : la dimension culturelle de citoyenneté, préliminaire théoriques , dans : Abdelfattah ezzine et autre :Actes du cercle de citoyenneté , ed, institut universitaire de la recherche scientifique , université Mohamed v , souissi, 2008 .

26- REMAOUN Hassan :le concept de citoyenneté à travers la pensée politique et l’histoire : éléments pour une approche. Dans : l’Algérie aujourd’hui : approche sur l’exercice de la citoyenneté. Sous La direction d’Hassan REMAOUN. Alger : Centre de recherche en Anthropologie Sociale et culturelle, Oran, Alger, 2012.